جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٢٧٥)

التخطيط والمتابعة في الواقع الجديد للاقتصاد المصري

د.أ. ابراهيم العيسوي

ديسمبر ١٩٨٣

اعادة طبع مارس ١٩٩٠

فهـــــرس

تمهيـــد

القسم الأول : سمات الواقع الجديد للاقتصاد المصرى

١ــ اقتصادات متمايزة لا اقتصاد واحد ٠

٢ــ ضعف القطاع العام كركيزة للتخطيط القومى ٠

٣ــ اتساع نطاق سيطرة القطاع الخاص وتغير طبيعته ٠

٤ــ فقدان السيطرة على عرض النقود وتقلص سيادة العملة الوطنية ٠

٥ــ زيادة حساسية الاقتصاد المصرى للعوامل الخارجية ٠

٦ــ تعاظم دور آليات الفساد فى الحياة الاقتصادية ٠

القسم الثانى : امكانية التخطيط ومتطلبات وطبيعة التخطيط الممكن

١ــ الحد الأدنى لمتطلبات توسيع حيز الامكان التخطيطى

٢ــ طبيعة التخطيط الممكن فى الظروف المعدله ٠

٣ــ معنى التخطيط التأشيرى والدروس المستفاده من تجاربه ٠

القسم الثالث : من التخطيط الى المتابعة فى الاقتصاد المختلط

١ــ ظروف مهيئه لحسن المتابعة

٢ــ طبيعة المتابعة فى ضوء طبيعة التخطيط الممكن ٠

٣ــ متابعة السياسات ٠

٤ــ متابعة المتغيرات والمشروعات الاستراتيجية ٠

التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى

د • ابراهيم العيسوى

تمهيد :

تتناول هذه الورقة قضية التخطيط وقضية المتابعة فى اطار الواقع الجديد للاقتصاد المصرى • وبرغم أن المستهدف من هذه الورقة فى نهاية المطاف هو الاسهام فى الجهود الرامية الى تطوير النظام الحالى لمتابعة الخطط (باعتبار هذه الورقة جزء من بحث اوسع يقوم به مركز الاساليب التخطيطية بمعهد التخطيط القومى بهدف تقييم نظام المتابعه وتطويره) فان الجزء الاكبر منها ينصب على قضية التخطيط • فسوف تبحث الورقة فى امكانية ممارسة التخطيط فى الظروف الراهنه للاقتصاد المصرى ، أو فى ظروف معدلة تعديلا لا ينطوى على تغيير جذرى فى طبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم ؛ وذلك اذا ما استبان لنا عدم امكان التخطيط فى ظل هذه الاوضاع كما هى • كما سوف تبحث فى طبيعة التخطيط الممكن والشروط اللازم توفيرها لفعالية هذه الممارسة •

ويرجع تركيز هذه الورقة على قضية التخطيط الى اعتقاد أساسى مضمونه ان المتابعة تعتبر فى التحليل الاخير أداة من أدوات التخطيط ووسيلة من وسائل تحسين الأداء التخطيطى، أو قل انها جزء من كل هو العملية التخطيطية • فالمتابعة ليست مجرد مراقبة لتطورات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ولا هى مجرد رصد او تسجيل احصائى لهذه التطورات فضلا عن انها ليست مجرد تقييم للاداء الاقتصادى او التنموية بوجه عام ، وان كانت هذه جميعا من عناصر المتابعة • لكن المعنى الذى نريد ابرازه هنا هو ان المتابعة هى متابعة تنفيذ خطة ومتابعة عمل تخطيطى فى آن واحد ، وذلك للمساعدة فى التوصل الى القرارات المناسبة حين ينحرف المنفذ عن المخطط من جهة اولى ، ولتوفير معلومات احدث وأدق مما استخدم عند وضع الخطة مما قد يترتب عليه تعديلها من جهة ثانية ، ولتزويد المخطط ومتخذ القرار بالمعلومات اللازمة لوضع خطط جيده فى الفترات المقبله من جهة ثالثة • وكما تساعد

المتابعة الجيده على وضع خطط جيده فى المستقبل ، فان التخطيط الجيد يوفر امكانية افضل للمتابعة الجيده . فمن حسن التخطيط مثلا أن تكون أهداف الخطة واضحة لا لبس فيها ، وان يتم التمييز بين الانواع المختلفة من الاهداف حسب درجة اهميتها او الزاميتها ، وان تحدد مجالات العمل المسموح بها لمختلف الاطراف فى الحياة الاقتصادية . ولاشك فى أن كل اولئك مما يساعد على وضوح مهام المتابعة ، وييسر بالتالى القيام بها على نحو جيد .

سوف نسعى فى هذه الورقة الى الاجابة عن عدد من الاسئله ، هى :

١ــ ما هى سمات الواقع الجديد للاقتصاد المصرى ؟ بالتحديد : ما هى العناصر التى استجدت على هيكل الاقتصاد المصرى وآلياته والتى يحتمل ان يكون لها تأثير ملموس على امكانية التخطيط وطبيعة التخطيط الممكن .

٢ــ ما هى امكانية التخطيط فى هذا الواقع الجديد للاقتصاد المصرى ، وما هى الشروط الواجب توفرها لممارسة العمل التخطيطى مما قد ينطوى على تعديل لهذا الواقع ؟

٣ــ ما هى طبيعة التخطيط الممكن فى ظل هذا الواقع الجديد ، او فى هذا الواقع بعد تعديله على نحو يتيسر معه نوع ما من انواع التخطيط ، وان لم ينطو ذلك التعديل على تغيير جوهرى فى طبيعة النظام الاجتماعى القائم ؟

٤ــ ما هى أهم انعكاسات هذا الواقع الجديد ، بعد تعديله اذا تطلب الامر ، والتخطيط المتلائم معه على عملية المتابعة ومنهجيتها ؟ بالتحديد : ما هى أهم الاعتبارات التى ينبغى مراعاتها لضمان جدية المتابعة وجدواها فى هذه الظروف ؟

القسم الأول

سمات الواقع الجديد للاقتصاد المصرى

يمكن رصد ست سمات استجدت على بنية الاقتصاد المصرى وآليات عمله وسلوك المتعاملين فيه فى السنوات العشر الاخيرة • ولا شبهة فى ان هذه السمات ـ اذا أخذت مجتمعة ـ تجعل من الاقتصاد المصرى اليوم اقتصادا مختلفا اختلافا بينا عن نظيره فى مستهل السبعينيات • وهذا امر له دلالات هامه فيما يتعلق بامكانية التخطيط وأساليبه وأدوات تنفيذ الخطط ومتابعة هذا التنفيذ فى الظروف الراهنة • وينبغى التنويه الى أن السمات الست التى سنعرضها أدناه ليست مستقلة او منعزلة ، وانما هى سمات متداخلة ومتشابكة الى حد كبير •

١ـ اقتصادات متمايزة لا اقتصاد واحد •

بالطبع لم يكن الاقتصاد المصرى فى مستهل السبعينيات ، ولا حتى فى الستينيات اقتصادا متجانسا الهيكل ، خاليا من التنوع او التعددية • وهذا امر مرتبط بطبيعة الاقتصاد المتخلف ، او بالطبيعة الانتقالية لمجتمع يسعى للخروج من التخلف • فمن المعروف ان أنماطا مختلفة للانتاج وان انواعا مختلفة من التشكيلات الاجتماعية تتواجد وتتعايش جنبا الى جنب فى مثل هذا الاقتصاد [1] • غير ان هذه التعددية فى انماط الانتاج وما تنطوى عليه من عدم تجانس فى مكونات الهيكل الاقتصادى قد تكون بسبيلها الى الانحسار والتقلص ، كما قد تكون بسبيلها الى الانتشار والتوسع • ومدار الامر فى هذا كله على التوجه العام للسياسات الاقتصادية او نمط التنمية السائد • والثابت ان تعددية انماط الانتاج فى الستينيات كانت بسبيلها الى الانحسار ، كما ان الهيكل الاقتصادى كان يتجه نحو درجة

أعلى من التجانس . وذلك راجع الى التوسع المضطرد للقطاع العام ، والهيمنة المتزايدة للدولة على مجمل النشاط الاقتصادى ، والقيود التى حدت من نمو بعض أنماط الانتاج ، والاجراءات التى سعت الى تطوير قطاعات الانتاج السلعى الصغير من خلال التعاونيات ، وحظر قيام القطاع الخاص ببعض الانشطة كالنشاط المصرفى والتأمينى والاستيرادى ، وتأميم المصالح الاجنبية وحظر نشاط راس المال الاجنبى الا فى حدود ضيقة على سبيل الاستثناء (البترول)، وتحجيم الاعتماد على السوق الرأسمالية العالميه بوجه عام .

غير أن هذا الوضع قد انقلب فى السبعينيات على نحو تحول معه الاقتصاد المصرى الى مجموعة متمايزه ، وفى عدد غير قليل من الحالات متنافرة ، من الاقتصادات . فاتسع نطاق التعددية وتعمقت درجة عدم تجانس الهيكل الاقتصادى ، بانحسار سيطرة الدولة عن بعض القطاعات ، وبالسماح لرأس المال الاجنبى الخاص بالتدفق الى البلاد ، وباتاحة الفرصة لقيام مشروعات مشتركة بين القطاع الخاص المحلى والقطاع العام وبين الشركات الاجنبية ، مع تقلص دور التعاون فى تطوير انماط الانتاج السلعى الصغير ، بل وعودة أشكال متخلفة للانتاج الى الظهور (نظام المزارعه) . لقد أصبح الاقتصاد المصرى مقسما الى اجزاء متمايزه لكل منها قواعده وآلياته الخاصة ، واصبح لكل جزء من هذه الاجزاء سوقا خاصة وقواعد خاصة بالتسعير وتشغيل العمال والاجور والتمويل .. الخ . وعموما يمكن القول بأن الاقتصاد المصرى اصبح يتكون من ستة قطاعات متمايزه هى (٢) :

أ — قطاع عام ، تملكه الدوله ملكية كاملة ، وان كانت سيطرة الشعب على أدوات الانتاج فيه غير كامله ، وتعرضت للتناقص المستمر بفعل الغاء المؤسسات العامه وغير ذلك من الاجراءات التى استهدفت " تحرير " القطاع العام .

ب — قطاع خاص تقليدى ، أغلبه مؤسسات صغيرة لا نظاميه تعمل فى الزراعة والتجارة والخدمات وفى بعض فروع الصناعات التقليديه ، مع بروز قطاع رأسمالى كبير متطور فى بعض هذه الفروع .

جـ — قطاع محلى مختلط يقوم على المشاركة بين راس المال الخاص المحلى وراس المال العام.

د — قطاع اجنبى خالص يتمثل فى فروع الشركات الاجنبية ، مملوك بالكامل لرأس المال الاجنبى ، ويخضع فى ادارته لمنطق الشركات، ولية النشاط .

هـ — قطاع مختلط ، يقوم على المشاركه بين راس المال العام وراس المال الاجنبى ، وهو ما يطلق عليه " القطاع المشترك " .

و — قطاع مختلط يقوم على المشاركة بين راس المال الخاص المحلى وراس المال الاجنبى .

ويتوازى مع هذه التقسيمات ، ويتداخل معها احيانا ، وجود اسواق متميزه ، بعضها مشروع وبعضها شبه مشروع ، وبعضها غير مشروع اصلا . خذ سوق العملات الاجنبية كمثال . فهذه سوق مركبة تتألف من اسواق متعددة الالوان : بيضاء ورماديه وسوداء . أو خذ سوق العمل كمثال آخر . هنا تجد سوق العمل الخاصة بالحكومه والقطاع العام حيث الاجور محدده بقواعد تقليديه ، وحيث مازال الالتزام بتعيين الخريجين قائما على الاقل بالنسبة لقطاع الاداره الحكومية . كما تجد سوق العمل الخاصة بالقطاع الخاص المحلى حيث يتاح مجال اوسع لتعامل قوى العرض والطلب ، خاصة فى قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات . وهناك ايضا سوق العمل الخاصه بالقطاع الانفتاحى حيث تتحدد مستويات الاجور بعوامل ليست كلها اقتصادية . واخيرا ، هناك سوق العمل الخارجيه فى البلاد العربيه حيث تنفصم العلاقة بين الاجور والانتاجية بصورة صارخة (٣) .

أضف الى ما تقدم انه قد نشأ عن هذه التعددية الاقتصادية أمران على قدر كبير من الاهمية هما :

اولا : تنوع مصادر التكسب لفئات عديدة فى المجتمع المصرى ، مما جعل من الصعب السيطرة على توزيع الدخول فى المجتمع ، خاصة وان بعض هذه المصادر غير مشروع او تحيط بمشروعيته الشبهات ، كما ان هذه المصادر قد تنطوى على تداخل شديد من حيث ساعات العمل ، حيث تشيع ظاهره العمل للحساب الخاص اثناء ساعات العمل الرسمية

فى الحكومه ، سواء داخل الاجهزه الحكوميه (وربما باستخدام أدوات الانتاج العامة) أو خارج هذه الاجهزه وفى وقت العمل الرسمى او خارجه .

ثانيا : ظهور مراكز قوى جديده فى الاقتصاد المصرى اكتسبت نفوذا وهيمنه لا يستهان بها على صناعة القرارات العامة ، او على الاقل أصبح ولاء البعض منها للمصلحه القوميه موضع شك او غير قائم على الاطلاق . ونكتفى هنا بالاشارة الى فروع البنوك الاجنبية والبنوك المشتركة ، وقطاع تجار العملات الاجنبية ، وجماعة كبار المستوردين فى القطاع الخاص ، والقطاع المشترك بين رأس المال العام ورأس المال الاجنبى ، وفئة العاملين فى المشروعات الانفتاحية .

أ - فطبقا للاحصاءات الرسمية كان يعمل فى مصر حتى آخر اكتوبر ١٩٨٠ ١٨ فرعا لبنوك اجنبية ، فضلا عن ٢٠ بنكا مشتركا ، بينما بلغ عدد المشروعات المصرفيه الانفتاحية الموافق عليها للعمل داخل البلاد ٥٧ مشروعا حتى ذلك التاريخ ، زادت الى ٧٦ فى آخر ديسمبر ١٩٨١ (٤) . هذا بالطبع غير البنوك المشتركة وفروع البنوك الاجنبية العامله فى المناطق الحره . ومن المعروف ان فروع البنوك الاجنبية تعمل وفق السياسة التى ترسمها لها بنوكها الأم فى الدول الاجنبية ، ولا يتفق نظام عملها مع المصلحة القومية الا بقدر خدمته لمصالح البنوك الام . وعموما فهذه الفروع الاجنبية وكذا البنوك المشتركة غير خاضعة لسيطرة البنك المركزى ، بل ان بعضها غير مسجل اصلا لدى البنك المركزى ، الامر الذى يحول دون اخضاع قراراتها لاولويات السياسة الاقتصادية واحتياجات التنمية القومية . فقد صرح وزير الاقتصاد الحالى للاهرام الاقتصادى (١٩٨٣/٦/٦) ان القرارات الخاصه بتنظيم الائتمان المصرفى والتى صدرت فى عهد سلفه فى يونيو ١٩٨١ والتى اعطيت البنوك مهله للالتزام بها تنتهى فى ديسمبر ١٩٨٢ ، ظلت غير منفذه من جانب البنوك حتى توليه الوزاره فى سبتمبر ١٩٨٢ . وبرغم منحه مهلة اضافيه للبنوك حتى نهاية يونيو ١٩٨٣ ، فقد ظلت تسعة بنوك غير ملتزمه بهذه ،

القواعد ، ويبدو انها مازالت على موقفها برغم التهديد بتوقيع جزاءات وسحب التراخيص الممنوحه لها من جانب البنك المركزى . ومن الملاحظ ان كثرة عدد البنوك التى صرح لها بالتعامل فى النقد الاجنبى (٥٤ بنكا فى ابريل ١٩٨٢) قد أدت الى تشتت متحصلات البلاد من النقد الاجنبى لدى عدد كبير من المصارف ، الامر الذى يتعذر معه على البنك المركزى المصرى اعمال مهام الرقابة والمتابعة على استخدام هذه البنوك لتلك الاموال (٥) .

ب — اما قطاع تجار العملات الاجنبية ، فهو قطاع معترف بنفوذه الهائل ، وان لم يكن معترفا بوجوده من الناحيه القانونيه (سوق سوداء) ، كما ان حجمه ونطاق عمله غير معروفين على وجه الدقه . ولم يعد سرا ان شركات القطاع العام صارت تلجأ الى هذا القطاع للحصول على جانب من احتياجاتها من العملات الاجنبية واصبح من المعتاد ظهور بند " مصاريف تدبير العمله " فى ميزانية هذه الشركات . وليس منكورا دور هذا القطاع فى تمويل تجارة الاستيراد دون تحويل عمله عن طريق مدخرات المصريين العاملين فى الخارج . وبرغم الانتشار الواسع لتجار العمله فى مختلف انحاء البلاد ، فان السوق السوداء للنقد الاجنبى فى مصر تتصف بتركيب احتكارى واضح ، حيث يهيمن على امور هذه السوق ما بين سبعة وعشرة من كبار تجار العمله (٦) .

جـ — ومع فتح مجال الاستيراد امام القطاع الخاص الذى بدأ على نطاق محدود فى أواخر الستينيات ولكنه اتسع وامتد الى تشكيله ضخمه من السلع فى السبعينيات ، ظهرت قوة اقتصادية لا يستهان بأثرها على مسار الاقتصاد المصرى ، وهى قوة كبار المستوردين* . وقد تمكن بعض هؤلاء المستوردين من اكتساب مراكز احتكاريه جعلتهم يسيطرون ليس فقط على تجارة السلع التى يستوردونها ، ولكن امتدت سيطرتهم ايضا الى قرارات

* يمكن ان نضيف اليهم جماعة وكلاء الشركات الاجنبية .

التصنيع • ومن الامثلة البارزه فى هذا الصدد مستورد و الاسمنت • اذ من المعتقد أن فشل خطط التوسع فى انتاج الاسمنت المحلى ترجع الى " سيطرة مجموعة محتكره من رؤوس الاموال الكبيرة على سوق الاسمنت••• من خلال كبار التجار الذين يقومون باستيراد كميات ضخمه تمكنهم من فرض اسعار معينه •• اكثر من ذلك انهم استطاعوا عرقلة صناعة الاسمنت بتأخير مختلف المشروعات مثل توسعات حلوان وطره والتبين والانشاءات الجديدة فى السويس ، للاستفادة من عمليات استيراد الاسمنت".

ويؤيد هذا الاعتقاد مسئول كبير بوزارة الصناعة حيث يعترف بانه " حدث تعطيل لهذه المشروعات لمصلحة بعض الافراد القائمين على استيراد الاسمنت " والغريب فى الامر ان الدوله قد شجعت هؤلاء المستوردين وذلك باعفائهم من رسوم الجمارك وباستثنائهم من تطبيق القرار ١١٩ الذى يحدد نسبة الربح على السلع المستوردة "•

وكما يسود الطابع الاحتكارى فى تجارة السوق السوداء للعمله ، يسود هذا الطابع كذلك فى تجارة الاستيراد • حيث يقدر البعض مثلا ان عدد المستوردين للاسمنت "لا يتعدى اصابع اليد الواحده »(٧) •

د — وقد برز فى السنوات الاخيره قطاع ذو دور متميز هو قطاع الشركات المشتركة التى يتقاسم ملكيتها القطاع العام وقطاع راس المال الاجنبى • ورغم ان القطاع العام يمثل الشريك الاضعف والمغبون فى هذه المشروعات (نظرا لتقويم مساهماته فى شكل حصص عينيه بأقل من قيمتها الحقيقية ، ونظرا لعدم مراعاة الاصول الاقتصادية عند تأجير اصول شركات القطاع العام للمشروعات المشتركة وغير ذلك) ، فان الامر الاكثر خطوره هو منافسة هذه المشروعات للانشطة الرئيسية لبعض شركات القطاع العام ، مما يؤثر تأثيرا ضارا على النشاط الرئيسى للشركات العامه ويزيد من مديونياتها للجهاز المصرفى ويؤدى الى تراكم وركود المخزون السلعى بها ، وتزايد عدد الشركات العامة الخاسرة • وبالطبع فان امتياز ظروف العمل ومعدلات الاجور

والمكافآت الاضافية والمزايا العينيه فى الشركات المشتركة يؤدى الى خلق مناخ غير موات للانتاج فى الشركات العامة ، فضلا عن تسرب الكفاءات العامله بها الى المشروعات المشتركة (٨) .

هـ — واخيرا تجدر الاشارة الى ان ظهور الشركات الانفتاحية واتساع مجال عملها ونمو نشاطاتها قد أدى الى خلق ولاءات جديدة لدى العاملين المصريين فى هذه الشركات ، أو على الاقل ظهور ازدواجيه فى الولاء لدى هذه الفئه ، مصحوبه بشعور بالتفوق والامتياز على سائر العاملين فى الحكومه والقطاع العام ، بما فيهم كبار القيادات . ولسنا نغالى عندما نقول ان رأس المال الاجنبى قد خلق له ركيزه داخلية يعتمد عليها فى تسيير اموره واستقرار اوضاعه ، قوامها العاملون فى الشركات الانفتاحية من جهه ، وطائفة وكلاء الشركات الدوليه من جهة اخرى ، ومجموعة من العاملين فى اجهزه الدوله الذين ينتفعون بشكل او بآخر من هذه الشركات الانفتاحية من جهة ثالثة . وهذا امر مألوف فى كافة الدول المتخلفه التى تفتح ابوابها " على الغارب " لرأس المال الاجنبى وتنفتح على السوق الرأسمالية العالمية بلا حدود . والامر الذى نريد التأكيد عليه فى هذا الصدد هو ما يترتب على نشوء هذه الفئات المرتبطه بمصالح راس المال الاجنبى والمشروعات الانفتاحيه بوجه عام من مقاومة لتغيير الاوضاع والترتيبات الخاصة بهذه المصالح ، هذا فضلا عما يترتب على هذه الظاهرة من آثار اجتماعية وخيمة العواقب سنعود الى بعضها عند الحديث عن " آليات الفساد " .

قصارى القول ان السنوات العشر الاخيرة شهدت انقساما متزايدا فى هيكل الاقتصاد المصرى ، مصحوبا بدرجة عالية من التعدديه الاقتصادية وعدم التجانس فى البنيان الاقتصادى وبروز عدد من مراكز القوى الاقتصادية التى صار لها نفوذ غير منكور على مسار الاقتصاد المصرى

وآليات عمله ونمط اتخاذ القرارات فيه . وكل هذه الظواهر تشكل عقبات لا شبهة فى انهـا تجعل الاقتصاد المصرى موضوعا للتخطيط بالغ الصعوبه والتعقيد ، بل انها تجعـل التخطيط بأى معنى محترم أمرا متعذرا قبل تخليص الاقتصاد القومى من بعض هـذه العقبات .

٢ـ ضعف القطاع العام كركيزه للتخطيط القومى :

ليست الملكية العامه لوسائل الانتاج ولا الانتشار الواسع لهذه الملكية فى قطاعـات الاقتصاد القومى ، شرطا كافيا للقول بان القطاع العام خاضع للسيطرة والتحكم المركزيـين بما ييسر عملية التخطيط . صحيح ان الملكية العامه لوسائل الانتاج تعتبر من الشروط الضرورية للتخطيط ، ولكنها لا تكفى بذاتها للقول بوجود التخطيط . والتخطيط يصبح مستحيلا ما لم تتوفر فى قطاع الملكية العامة ثلاثة شروط مجتمعه . أولها : الا يقل حجم هذا القطاع عن حد أدنى معين يمكن ان يطلق عليه " الحد الحاسم او الفاصل " ، وثانيهما : ان تتوفر فـى مكونات هذا القطاع سمة اساسيه ، وهى ان يضم او يسيطر على عدد من القطاعات الحاكمة فى الاقتصاد القومى اى ما يطلق عليه " القمم المهيمنه او المسيطره " . وثالثها : ان يكفـل تنظيم هذا القطاع ونمط ادارته مستوى معقولا من التحكم فى امور هذا القطاع ومن توجيه بقيـه قطاعات الدولة بما يتمشى مع أولويات السياسه الاقتصاديه ومتطلبات التنمية القومية (٩) .

وفى اعتقادى ان مشكلة القطاع العام من منظور التخطيط لا تكمن فى حجم هـذا القطاع بقدر ما تكمن فى تكوينه وتنظيمه ونمط ادارته .

أ ـ يسهم القطاع العام حاليا بنحو نصف الناتج المحلى الاجمالى . ومن الملاحظ طبقا للاحصاءات الرسميه ان نسبة اسهام هذا القطاع فى الناتج المحلى الاجمالـى لم يطرأ عليها انخفاض بل انها شهدت بعض الزيادة خلال السبعينيات . اذ كانت هذه النسبة تدور حول ٤٤٪ فى السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ ثم ارتفعت الى ٤٧ ٪

فى ١٩٧٨ و ٦ر٥٠٪ فى ١٩٧٩ (١٠) . وبينما لم يسهم القطاع العام سوى بنسبة ضئيلة قد لا تزيد عن ٣ ٪ فى الناتج المحلى لقطاع الزراعة ، فانه أسهم بنحو ٦٢٪ من جملة انتاج قطاع الصناعة والتعدين خلال السبعينيات . وتكاد تكون هذه النسبة ثابته خلال سنوات تلك الفترة . كما ان نسب مساهمة هذا القطاع فى مختلف فروع الصناعات التحويليه لم يطرأ عليها تغيير يذكر ، باستثناء قطاع انتاج السلع الاستهلاكية . فالظاهر من بيانات وزارة التخطيط أن القطاع العام قد اسهم بنحو ٨٣ ٪ من انتاج السلع الوسيطه ، وبنحو ٨٩٪ من انتاج السلع الاستثمارية خلال الفترة ٦٩/١٩٧٠ — ١٩٧٩ . أما مساهمته فى انتاج السلع الاستهلاكية فقد انخفضت من نحو ٥٠ ٪ — ٥١٪ فى اوائل السبعينيات (٦٩/١٩٧٠—١٩٧٤) الى ٤٥٪ فى اواخرها (١٩٧٩) (١١) .

ب — غير ان هناك مؤشرات اخرى تدل على تقلص دور القطاع العام واختلال تكوينه . فالظاهر من البيانات الخاصة بتوزيع الاستثمار الاجمالى بين القطاعين العام والخاص ان نصيب القطاع العام شهد تناقصا مستمرا على المستوى الاجمالى وايضا فى بعض القطاعات الهامة . فقد انخفضت نسبة مساهمة القطاع العام فى اجمالى الاستثمارات من حوالى ٩٠٪ فى الفترة ٦٩/١٩٧٠ — ١٩٧٤ الى ٨٤٪ فى ١٩٧٥ ، ثم الى ٨٠٪ فى ١٩٧٦ . وقد بلغت هذه النسبة ٧٧٪ فى ١٩٧٩ . ومن المقدر ان تهبط هذه النسبة الى حوالى ٧٥٪ خلال سنوات الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ — ٨٦/١٩٨٧ . ومن الامور ذات الدلالة الهامة انخفاض نصيب القطاع العام فى الاستثمارات الزراعية من حوالى ٩٥٪ فى الفترة ٦٩/١٩٧٠ — ١٩٧٤ الى ٥ر٨٤ ٪ فى ١٩٧٩ ، وانخفاض مساهمة هذا القطاع فى استثمارات قطاع الصناعة والتعدين من حوالى ٩٦٪ فى اوائل السبعينيات الى ٤ر٨١٪ فى ١٩٧٩ ، وكذلك انخفاض مساهمته فى استثمارات قطاع البترول من حوالى ٥٦٪ فى ١٩٧٤ الى ١٧٪ فى ١٩٧٩، وفى استثمارات قطاع التشييد من ٩٧٪ فى ١٩٧٤ الى ٦٤٪ فى ١٩٧٩ . ومن

الغريب ان ترتفع نسبة استثمارات القطاع العام فى جملة استثمارات قطاع التجارة والمال من ٦١ ٪ فى ١٩٧٤ الى ٩٣٪ فى ١٩٧٩ ، فى الوقت الذى انخفضت فيه مساهمة هذا القطاع فى استثمارات قطاع الاسكان من ٦٨٪ فى ١٩٧٤ الى ٤٦٪ فى ١٩٧٩ ، وفى استثمارات قطاع الخدمات العامه من ٩٦٪ الى ٧٣٪ فيما بين هاتين السنتين (١٢) .

ومن المؤشرات ذات الدلالة على تقلص تكوين القطاع العام حاليا واحتمال اضطراده فى التقلص مستقبلا فتح عدد من المجالات التى كانت مقصورة عليه كليا او الى درجة كبيره للقطاع الخاص المحلى والاجنبى بمقتضى قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحره رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . فقد نصت المادة (٣) من هذا القانون على امكان دخول القطاع الخاص فى مجالات " التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات " ، و " استصلاح الاراضى البور والصحراوية واستزراعها ، ومشروعات تنمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية .. " و " مشروعات الاسكان ومشروعات الامتداد العمرانى .. " ، وفى تكوين " شركات الاستثمار " و " بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات اعادة التأمين التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحره " و " البنوك التى تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت فى صورة مشروعات مشتركة مع راسمال محلى مملوك لمصريين لا تقل نسبته فى جميع الاحوال عن ٥١٪ " ، وفى " نشاط التعمير " و " نشاط المقاولات التى تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشاركة راس المال المصرى فيها عن خمسين فى المائه " ، وفى " نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذه شكل شركات مساهمه بالمشاركة مع بيوت الخبرة الاجنبية العالميه " . ولعل اهم المجالات التى لم تعد سيطرة الدولة فيها كاملة أو غالبة هى قطاع المال والبنوك والتأمين وقطاع التعدين والطاقة والنقل والصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية وقطاع الاستيراد واستصلاح الاراضى واستزراعها (١٣) .